الجهود السورية ـ السعودية مربط كل الخيول ونتائج إيجابية متوقعة خلال أيام في لبنان

«التعديلات» تسرّع القرار الاتهامي.. و14 آذار تحضّر لمواجهة «كل موقف بمثله»

بيروت ـ عمر حبنجر

يقول زوار الرئيس اللبناني ميشال سليمان انه اتفق والرئيس السوري بشار الأسد على التهدئة السياسية وانه لا مجال لحل كل المسائل العالقة إلا بالحوار. ونقلت «النهار» البيروتية عن الرئيس سليمان إصراره على ان اي مسعى يجب ان يؤدي الى تفعيل العمل الحكومي لأنه لا يجوز تعطيل عمل مؤسسات الدولة وإصابتها بالشلل.

وزير الدولة جان أوغاسبيان أشار من جهته، الى انه لا مؤشرات لانعقاد جلسة لمجلس الوزراء في الأسبوع المقبل.

وهكذا تبدو المساعي السورية ـ السعودية مربط كل الخيول، إذ قالت صحيفة الوطن السعودية ان هذه المشاورات أصبحت في مرحلة متقدمة من شأنها ان تسفر عن إيجابيات ملموسة خلال مطلع الأسبوع المقبل، وتضيف قائلة ان صيغة التسوية تلحظ فيما تلحظ تثبيت الاستقرار اللبناني.

وفي هذا السياق توقف المتابعون في بيروت أمام زيارة الرئيس حسني مبارك لخادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز امس، والتي أعطت طابع الاطمئنان على صحته.

إلى ذلك تبدو بعض قوى 14 آذار أقل انشراحا للمستجدات، من توقيت إعلان عزم إسرائيل على الانسحاب من الغجر الشمالية، الى تزامن ذلك مع التعديلات التي أدخلها قضاة المحكمة الدولية على إجراءات المحاكمة في موضوع الاستماع الى الشهود، او محاكمة المتهمين غيابيا. وأشارت هذه القوى لـ «الأنباء» الى ان التعرض للمحققين الدوليين في العيادة الطبية في الضاحية الجنوبية، كان رسالة واضحة للمحكمة الدولية، التي جاء ردها امس، عبر التعديلات المقررة على اجراءات المحكمة، حماية لبعض الشهود، وللتأكيد على ان المحكمة مستمرة من خلال المحاكمة الوجاهية لمن يجري توقيفه من المتهمين والغيابية لمن يستعصي إحضاره، ولتجنيب الحكومة اللبنانية تداعيات توقيف بعض المتهمين.

سباق محموم بين قوتين

إعلام حزب الله بدا له ان الامور في لبنان تبدو في سباق محموم بين قوتين: قوة دفع اميركية ـ اسرائيلية للمحكمة الدولية لإصدار قرارها الاتهامي المسيس والذي بات معروفا يقابل ذلك قوة الاتصالات السورية ـ السعودية التي لم تتضح معالمها بعد، بهدف تجنيب لبنان مخاطر مؤامرة دولية لإضعاف قوته امام العدو الاسرائيلي.

واعتبرت اذاعة النور الناطقة بلسان الحزب أن المؤشر على اقتراب موعد صدور القرار الاتهامي خلال الايام المقبلة كان قرار قضاة المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ادخال تعديلات على قواعد الاجراءات والاثباتات، ابرزها اعتماد المحاكمة الغيابية اولا، وثانيا محاولة اخفاء شهود الزور الجدد عبر اعلانها قبول الافادات الخطية للشهود الذين تحول اسباب وجيهة دون حضورهم للإدلاء بشهاداتهم، وهو امر اعتبرته الاذاعة مخالفا لقانون اصول المحاكمات الجزائية التي تنص على وجاهية المحاكمة.

وكان المكتب الاعلامي للمحكمة الدولية اعلن ان قضاة المحكمة اجروا عددا من التعديلات على بعض قواعدها، ومنها قاعدة تبليغ قرار الاتهام والتي تبين بالتفصيل التدابير العملية التي يجب اتخاذها بعد تطبيق قرار الاتهام ولاسيما ما يخص اجراءات المحاكمة غيابيا.

القضاة اعتمدوا ايضا اجراء يجيز لقاضي الاجراءات التمهيدية ان يحيل الى غرفة الاستئناف المسائل المتعلقة بتفسير القانون الواجب التطبيق والتي يرى انها ضرورية لتصديق اي قرار اتهام ولفت البيان الى ان القضاة اوضحوا امكان قبول الافادات الخطية للشهود الذين تحول اسباب وجيهة دون حضورهم للإدلاء بشهاداتهم وان هذه التعديلات تدخل حيز النفاذ في الأول من ديسمبر.

قرار الاتهام قريبا

من جهته، وزير العدل السابق عدنان عضوم رأى ان سريان التعديلات ودخولها حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ اعلانها معناه ان قرارات الاتهام لم تعد بعيدة عن الصدور.

عضوم الذي كان مدعيا عاما للتمييز في 14 فبراير 2005 وهو يوم اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه ومرافقيه ومن ثم حلفائه وضع سلسلة من الملاحظات على قرارات القضاة اعتبر فيها ان المحكمة اذا ما اعتمدت المحاكمة الغيابية تكون الأولى بين المحاكم الدولية الصادرة تحت الفصل السابع، التي تطبق هذا الامر.

وقال عضوم حتى في المحاكم الدولية الصرف التي كانت تنظر تحت الفصل السابع في جرائم ضد الانسانية والابادة والحرب لم تستعمل المحاكمة الغيابية لأن هذا المبدأ غير مقر به في القانون الدولي. الانساني، وفي قانون الاجراءات لدى هذه المحاكمة، ولذلك فان تطبيق المحكمة الخاصة بلبنان، المحاكمة الغيابية يحمل على التساول عن الغاية من ذلك رغم ان الجرائم ضد الانسانية اشد خطورة واكثر دموية واكثر شمولية وامتدادا وتتعلق بجيوش وفرق عسكرية كبيرة، فيما جريمة اغتيال الرئيس الحريري هي بحسب قرار مجلس الامن الدولي «جريمة سياسية فردية».

القرار قبل العاشر من ديسمبر!

مصدر في 8 آذار اعتبر ان توقيت هذه الاجراءات يهدف الى الضغط على الحكومة اللبنانية لعدم الاستجابة الى المساعي العربية او الدولية للحد من تداعيات القرار الاتهامي، وذلك من خلال تثبيت المحاكمة الغيابية، ما يعني ان القرار الاتهامي لن يتأخر الى مارس بل سيصدر على الارجح قبل العاشر من ديسمبر. وعلمت «الأنباء» ان امانة 14 آذار ستجتمع غدا الاثنين تحضيرا لمؤتمر عام لهذه القوى ينعقد قريبا جدا تحضيرا لمواجهة تداعيات مرحلة ما بعد صدور القرار الاتهامي، من خطوات امنية وسياسية احترازية، تشمل الرد على كل موقف سياسي بمثله وبحيث يكون لكل مقام مقال.

عنصر من فوج المغاوير يقدم عرضا بمناسبة ذكرى الاستقلال غدا (محمود الطويل)

سليمان يوجه رسالة «الاستقلال» بحضور النقابات

بيروت ـ داود رمال

يوجه رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مساء اليوم (الأحد) كلمة الى اللبنانيين بمناسبة العيد السابع والستين للاستقلال.

وقال مصدر في رئاسة الجمهورية ان الكلمة ستكون مباشرة وغير مسجلة، وبحضور النقابات العمالية والمهن الحرة وسيعقبها حوار بين سليمان والحضور، يرد خلاله على جميع الأسئلة التي ستوجه اليه.

وأضاف المصدر ان «رسالة الاستقلال ستركز على التطورات الراهنة والمراحل التي قطعتها مسيرة العهد منذ عام 2008، والعوائق التي تعترض المسار السياسي العام في البلاد، والواجبات التي يفترض على المسؤولين القيام بها، لاسيما على صعيد استكمال تنفيذ اتفاق الطائف الذي أصبح دستورا لجهة تطبيق اللامركزية الإدارية وإعداد قانون انتخابات عصري يؤمن عدالة التمثيل وإنجاز العديد من الاصلاحات الضرورية التي من شأنها ان تطلق عجلة الدولة».

وأوضح المصدر «ان الكلمة ستتطرق الى موضوع المحكمة الدولية لجهة التمسك بكشف الحقيقة ورفض تسييس عمل المحكمة وايضا الموقف من الوضع في المنطقة ومسار التسوية السلمية، اضافة الى مواضيع تتصل بالاستقلال الداخلي والإنماء المتوازن».

الجميل: القرار الظني إنجاز وطني مهم والمذنب سيطارد من المجتمع الدولي

بيروت ـ منصور شعبان

سأل الرئيس أمين الجميل: لماذا يجب ان ندفع ثمن الازمات والتعقيدات الخارجية؟ فبدلا من الاهتمام بأوضاعنا السياسية والاجتماعية نربط وضعنا بقضايا المنطقة، من قضية الشرق الاوسط الى الازمة في العراق، الى مشكلة النووي الايراني.

ورأى ان من يضع هذه التعقيدات هو ابن البلد الذي يمنع شعبه من ان ينعم بالاستقرار والرفاهية.

وأكد ان المحكمة الدولية هدف اساسي من اهداف حزب الكتائب المعني بها على الصعيد الوطني وهو لن يتراجع عنها مهما كانت الظروف، وقال: «لا يمكن لدولة تترك لشريعة الغاب ان تستمر، ولا يمكن لدولة تترك من دون عدل ان تتقدم وتستمر ويطمئن شعبها».

وشدد على ان «المحكمة ضمان لمستقبل لبنان وللاستقرار فيه، ونحن نهتم بها من أجل رفاقنا وحلفائنا الذين استشهدوا في معركة الاستقلال ولاسيما رفيقينا بيار الجميل وانطوان غانم، وكل الاشارات التي تردنا تفيد بان المحكمة ستستمر وستكشف عن المجرمين الذين سينالون عقابهم». الجميل اكد على اهمية الجهود التي تبذلها ايران في المساعدة على تكريس الامن والاستقرار في لبنان، مشيرا الى العلاقات الطيبة بين ايران ولبنان وما تحظى به الجمهورية الاسلامية الايرانية من قدرات صناعية واقتصادية، مؤكدا ضرورة تطوير العلاقات بين البلدين.

الجميل كان يتحدث بعد استقباله السفير الايراني غضنفر ابادي في منزله ببكفيا، والذي اكد بدوره حاجة لبنان الماسة للوحدة لافتا الى ان الامور تسير حاليا باتجاه ايجابي.

عضو تكتل التغيير والإصلاح يرى أن الدور المصري في لبنان لن يعوق فعلياً الدور السعودي ـ السوري

الخازن لـ «الأنباء»: هناك تدخل أميركي ضاغط في لبنان لإعادة دوزنة الأمور خلافاً للمسار السعودي ـ السوري

بيروت ـ زينة طبارة

شكل اعلان الحكومة الاسرائيلية عن نيتها الانسحاب من الجزء الشمالي لقرية الغجر محط اهتمام كبير في الاوساط السياسية اللبنانية. وبالرغم من بروز تباينات كبيرة في مواقف الفرقاء حول مرحلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي لجهة إشراف قوات الطوارئ الدولية على المنطقة المذكورة أو عدمه، فإن ما أجمع عليه الفرقاء في مواقفهم هو ترحيبهم النسبي بالانسحاب مع رسمهم علامات استفهام حول ما اذا كان قرار الانسحاب المزعوم مناورة جديدة ينفذها العدو الاسرائيلي على غرار مناوراته السابقة.

وعليه رأى عضو «تكتل التغيير والاصلاح» النائب د.فريد الخازن انها ليست المرة الاولى التي تعلن فيها الحكومة الاسرائيلية عن نيتها الانسحاب من الجزء الشمالي لقرية الغجر، الا ان المسألة تبدو حاليا أكثر جدية كون إسرائيل أبلغت الامم المتحدة رسميا هذه المرة.

ولفت النائب الخازن في تصريح لـ «الأنباء» الى انه على الرغم من عدم وجود أي أهمية استراتيجية لقرية الغجر، إلا أن اسرائيل قد تكون تستعمل عنوان انسحابها من الجزء الشمالي للقرية، للتعويض عن عدم انجازها أي تقدم في مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية بسبب وضعها شروطا تعجيزية فيما يخص طريقة تعاطيها مع الداخل الفلسطيني بشكل عام وبناء المستوطنات بشكل خاص.

دور الدوليين

وردا على سؤال حول دور قوات الطوارئ الدولية خلال مرحلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلي، لفت النائب الخازن الى ان الترتيبات المطلوبة من الجانب الاسرائيلي والتي على أساسها أقرت الحكومة الاسرائيلية خطة انسحابها، هي اشراف قوات «اليونيفيل» العاملة في جنوب لبنان على القرية بعد خروج القوات الاسرائيلية من شمالها، مشيرا الى انه على الرغم من تأكيد لبنان انه صاحب السيادة الكاملة على الجزء الشمالي من القرية المنوي الانسحاب منها، الا انه قد تكون هناك مرحلة انتقالية معينة يخضع فيها الجزء الشمالي للغجر لإشراف القوات الدولية، على أن ينتقل بعدها لسلطة الدولة اللبنانية، هذا مع العلم ان ثمة اشكالات قانونية ستنشأ بعد الانسحاب الاسرائيلي من الغجر وهي مرتبطة بوضع الاهالي الذين يحملون الجنسية السورية وجواز سفر إسرائيلي، ويقيمون على أرض لبنانية تحتلها اسرائيل.

د.فريد الخازن

الدور الأميركي هو الأكثر

على صعيد آخر، وعن التوتر السوري ـ المصري الذي برز أخيرا على الخط اللبناني، رأى النائب الخازن ان الدور الاكثر فاعلية على الساحة اللبنانية باستثناء الدور السعودي ـ السوري هو دور الولايات المتحدة الاميركية، مشيرا في المقابل الى انه وضمن المعادلة المذكورة برز خلاف مصري ـ سوري حيال الملف اللبناني ومسائل إقليمية اخرى، لاسيما ان الموقف المصري معروف في هذا الاطار لجهة التأثير المصري على مسار الأمور من خلال بعض الاطراف اللبنانية، لافتا من جهة أخرى الى وجود مصلحة للمملكة العربية السعودية وسورية في أن يكون الوضع اللبناني مستقرا خلافا لما شهده خلال المراحل السابقة في زمن الحرب عندما كان لبنان ساحة فعلية مفتوحة أمام كل طرف عربي وغربي، مشيرا الى وجود تأكيدات على عدم حصول خلاف سعودي ـ سوري حول الملف اللبناني، وبالتالي عدم خروج الأمور عن نصابها.

وبناء عليه ختم النائب الخازن معربا عن اعتقاده انه على الرغم من أن الدور المصري قد يكون له بعض التأثيرات، الا انه لن يعوق عمليا الدور السعودي ـ السوري، مستدركا بأن ما برز أخيرا على خط التفاهم السعودي ـ السوري هو التحرك الاميركي بشكل واضح في محاولة للضغط بهدف إعادة دوزنة الامور في لبنان باتجاه مختلف عن المسار السعودي ـ السوري.

هي اشراف قوات «اليونيفيل» العاملة في جنوب لبنان على القرية بعد خروج القوات الاسرائيلية من شمالها، مشيرا الى انه على الرغم من تأكيد لبنان انه صاحب السيادة الكاملة على الجزء الشمالي من القرية المنوي الانسحاب منها، الا انه قد تكون هناك مرحلة انتقالية معينة يخضع فيها الجزء الشمالي للغجر لإشراف القوات الدولية، على أن ينتقل بعدها لسلطة الدولة اللبنانية، هذا مع العلم ان ثمة اشكالات قانونية ستنشأ بعد الانسحاب الاسرائيلي من الغجر وهي مرتبطة بوضع الاهالي الذين يحملون الجنسية السورية وجواز سفر إسرائيلي، ويقيمون على أرض لبنانية تحتلها اسرائيل.

الدور الأميركي هو الأكثر

على صعيد آخر، وعن التوتر السوري ـ المصري الذي برز أخيرا على الخط اللبناني، رأى النائب الخازن ان الدور الاكثر فاعلية على الساحة اللبنانية باستثناء الدور السعودي ـ السوري هو دور الولايات المتحدة الاميركية، مشيرا في المقابل الى انه وضمن المعادلة المذكورة برز خلاف مصري ـ سوري حيال الملف اللبناني ومسائل إقليمية اخرى، لاسيما ان الموقف المصري معروف في هذا الاطار لجهة التأثير المصري على مسار الأمور من خلال بعض الاطراف اللبنانية، لافتا من جهة أخرى الى وجود مصلحة للمملكة العربية السعودية وسورية في أن يكون الوضع اللبناني مستقرا خلافا لما شهده خلال المراحل السابقة في زمن الحرب عندما كان لبنان ساحة فعلية مفتوحة أمام كل طرف عربي وغربي، مشيرا الى وجود تأكيدات على عدم حصول خلاف سعودي ـ سوري حول الملف اللبناني، وبالتالي عدم خروج الأمور عن نصابها.

وبناء عليه ختم النائب الخازن معربا عن اعتقاده انه على الرغم من أن الدور المصري قد يكون له بعض التأثيرات، الا انه لن يعوق عمليا الدور السعودي ـ السوري، مستدركا بأن ما برز أخيرا على خط التفاهم السعودي ـ السوري هو التحرك الاميركي بشكل واضح في محاولة للضغط بهدف إعادة دوزنة الامور في لبنان باتجاه مختلف عن المسار السعودي ـ السوري.

ويبدو المحللون الاسرائيليون على اقتناع بأن

إسرائيل تدخل مباشرة على خط «المحكمة والقرار الظني»

بيروت: لا يقف الامر عند رئيس أركان الجيش الاسرائيلي غابي أشكينازي الذي كان توقع قبل أشهر ان يتدهور الوضع في لبنان بعد صدور القرار الظني، وتوقع قبل أيام ان يسيطر حزب الله على لبنان في حال صدور قرار يتهمه باغتيال الرئيس رفيق الحريري.

في اسرائيل هناك اهتمام ملحوظ بالقرار الظني وترقب له، وهناك انطباع عام بأن الوضع الحالي الذي يعيشه لبنان قبيل الاعلان عن نتائج التحقيق سيؤثر بمختلف الاحوال على اسرائيل، والتقديرات ان تكون انعكاساته سلبية وهذا ما دفع بقياديين امنيين وعسكريين وسياسيين الى استباق الحدث بالترويج لابعاد نتائج المحكمة واطلاق البعض التهديد لحزب الله ولبنان كدولة وحكومة.

وفي هذا المجال يقول شلومو بروم، المدير السابق لوحدة التخطيط الاستراتيجي في هيئة اركان الجيش الاسرائيلي، ان الاوضاع الداخلية في لبنان قبيل الاعلان عن نتائج التحقيق في مقتل رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، تحتم على اسرائيل ان تكون مستعدة لاي طارئ، وهو ما يدفع الجيش والجبهة الداخلية الى تكثيف التدريبات والاستعدادات لضمان استكمال الجاهزية.

ويشير الى ان الحزب سيمارس ضغوطات شديدة على الحكومة اللبنانية لكي تتجاهل نتائج التحقيق ولا تعترف بها وبصدقيتها.

ويضيف: «ازاء الاجواء الحالية في لبنان فان احتمال فشل جهود حزب الله وتهديداته كبير وعندها سيستخدم اسلوب استعراض قوته، وهذا الاستعراض سيهدف بالاساس الى تحييد الانظار عن نتائج التحقيق وشدها نحو اسرائيل بعملية استفزازية، بغض النظر عن نتائجها».

ويبدو المحللون الاسرائيليون على اقتناع بأن الامين العام لحزب الله، ينفذ ما يقوله ويعد به، ويقولون: «حزب الله سيحاول السيطرة على الحكم قبل ظهور تقرير المحكمة، وهذا، بحسب هؤلاء، سيدفع المجتمع الدولي الى عزل لبنان بفرض عقوبات شبيهة بتلك التي فرضت على ايران».

ويرى بعضهم ان وصول حزب الله الى الحكم هو الوضع الافضل لاسرائيل «فبمثل هذه الحالة يصبح لاسرائيل عنوان واضح، عنوان تمارس عليه الضغوط وعنوان لاي موقف او قرار يتخذ».

من جهة أخرى، وبعدما أبرزت وسائل الاعلام الاسرائيلية بشكل كبير الانباء التي نشرت في أوروبا ومفادها ان أحد المتهمين سيكون عماد مغنية، رئيس الجناح العسكري في حزب الله، الذي اغتيل في دمشق وهناك تلميحات واضحة بأن اسرائيل وراء اغتياله، على رغم من انها تنكر ذلك، تحدثت عن أربعة أشخاص سيتهمون بالقتل، وأفردت مساحة للحديث عن مناصبهم في حزب الله والنشاطات التي يقومون بها، وبحسب مزاعم هؤلاء الاسرائيليين فان المتهمين هم:

ـ مصطفى بدر الدين وهو مساعد الامين العام لحزب الله لمواضيع امنية خاصة.

ـ وفيق صفا وبحسب ما كتبه الاسرائيليون فانه يشغل رئيس وحدة الامن والاستخبارات في حزب الله.

ـ طلال حمية الذي سبق وشغل منصب نائب عماد مغنية، على حد زعم الاسرائيليين ويركز وظيفته اليوم على رئاسة وحدة المهمات الخاصة في مجلس «جهاد حزب الله».

ـ ابراهيم محمد عقيل ويشغل اليوم، حسب الخبراء الاسرائيليين، منصب القائد العسكري لجنوب لبنان.

أخبار وأسرار لبنانية

الشكل والمضمون: يرى مصدر في المعارضة ان المعركة تدور في الشكل حول المحكمة الدولية وفي العمق حول سلاح المقاومة ومشروعها. ويشير الى ان المعارضة ستتخذ خطواتها التصعيدية على أساس سلوك وقرار رئيس الحكومة سعد الحريري الذي أصبح برأيها امام خيارين:

ـ اما ان يواصل سياسة شراء الوقت الى حين صدور القرار الاتهامي، مفترضا ان وجود هذا القرار في جيبه يتيح له التفاوض مع حزب الله لاحقا من موقع أقوى وصولا الى انجاز تسوية بشروط أفضل تكون أكثر ملاءمة له.

ـ اما ان يتجنب خوض هذه المغامرة ويتخذ الموقف المبدئي المطلوب منه حيال القرار الاتهامي قبل صدوره ويعلن أن المحكمة الدولية مسيسة، وأنه يرفض صدور أي اتهام يوجه الى حزب الله.

دمشق وجنبلاط: تقول مصادر سياسية متابعة للعلاقة بين الزعيم الدرزي وليد جنبلاط والقيادة السورية ان زيارة جنبلاط الأخيرة الى دمشق قبل أيام كانت الأهم وشكلت نقطة مفصلية في عملية إعادة بناء الثقة بين الجانبين. وحسب هذه المصادر بلغت علاقة جنبلاط بدمشق حدا مميزا، جعل المسؤولين السوريين يتحدثون عنه بإطراء غير مألوف وعن مدى الثقة التي باتوا يمنحونه إياها. يحملهم ذلك على تفهم التمايز المؤقت الذي يتخذه في موقع وسطي ظاهر بين 8 و14 آذار. إلا أن المسؤولين السوريين يقولون أيضا جازمين إن جنبلاط بات في موقع الحليف المتقدم لديهم. وقد تكون عبارة الرئيس السوري في جريدة «الحياة» عن عودة جنبلاط كما كانت تعرفه دمشق، خير معبر عن تعويلها على الدور الذي يضطلع به، سواء في الوسط كما يوحي به حاليا، أو في موقعه الطبيعي بين حلفاء 8 آذار كما أضحى عليه نهائيا.

اجتماعات مكثفة: يعقد سفراء أوروبيون اجتماعات مكثفة فيما بينهم خلال هذه الفترة نظرا لخطورة المرحلة وفق ما يقول أحدهم، وبسبب الأوضاع القائمة والمواقف التي تصدر عن قوى سياسية تعكر الأجواء، وبعضها يهول باستخدام العنف وآخر باللجوء الى الشارع. ويتحدث بعض القادة عن سيناريوهات كثيرة تقوم كلها على وضع يد فريق من المعارضة على الدولة ومؤسساتها وعلى فرض المعارضة موقفها على المشهد السياسي. وعلى رغم التطمينات التي وردت الى المسؤولين، عمد أحد السفراء تنفيذا لتعليمات حكوماته الى وضع خطة لترحيل الرعايا من لبنان اذا ما توترت الأجواء وحصل 7 مايو جديد أو حرب جديدة كحرب يوليو، حتى ان بعض السفارات نصحت رعاياها في لبنان بأخذ الحيطة والحذر وتجنب التجول في بعض المناطق نظرا لخطورة الوضع فيها. واتخذ بعض الأجانب المقيمين في لبنان احتياطات وتدابير احترازية في سياق الحذر من إمكان وقوع أي مكروه على الساحة المحلية.

سورية ضابط الإيقاع بالتعاون مع «التقاطع العربي والدولي»

بيروت ـ ناجي يونس

سورية هي القادرة على الحسم واتخاذ القرار في معسكر الممانعة وقوى 8 آذار في لبنان، حيث تتعرض ايران لمزيد من الحصار في ملفها النووي وعلى مستوى المنطقة وان كان الأميركيون تفاهموا معها في العراق بشكل من الأشكال، بحسب ما قاله مصدر لبناني مسؤول لـ «الأنباء»، مضيفا بالقول ان سورية هي التي تمسك بقرار حلفائها في لبنان حيث بات واضحا ان نصف القرار اللبناني يرتبط بالتفاهم السوري ـ الإيراني والنصف الثاني بالتقاطع العربي والدولي وهو ما يحصل من الناحيتين السلبية والايجابية اي فيما يتعلق بانضاج توافق حول لبنان او افشال اي مسعى في الشؤون اللبنانية.

وأشار الى ان النصف العائد الى السوريين والإيرانيين تؤثر فيه سورية بشكل أكبر لناحية توجه المسار وصنع القرار.

وفي رأيه ان الدول اقتنعت بأن سورية لاتزال ضابط الايقاع في لبنان، فهي قادرة على التعطيل والمشاركة في صنع القرارات الا ان التقاطع العربي والدولي قادر على الأمر نفسه وبالتأثير عينه في آن معا، مما أوجد على الساحة اللبنانية توازنا هشا ويمكن ان يكون ايجابيا وسلبيا على حد سواء.

وأضاف بدورهم اقتنع السوريون و«التقاطع العربي والدولي» بأنه لا مجال لانجاز اي أمر على الساحة اللبنانية من دون التعاون بين الجانبين وإلا فإنه لا شيء سيتحقق في لبنان، لا بل فإن الأمور ستذهب الى التصعيد أكثر فأكثر، وقد أفضت هذه التوازنات الى الهدنة السلبية القائمة التي تقضي بتفادي التفجير اي بالتأجيل فالتأجيل حتى اشعار آخر وهي حال مجلس الوزراء وطاولة الحوار في الوقت الحاضر».

وتابع: ان هذا التوازن هو الذي أدى فعليا الى الحؤول دون تفلت الأمور وقيام البعض بما يريد، أي يضرب الاستقرار والعبث بالأمن مما يساعد اللبنانيين على تفادي الانزلاق الى الأسوأ وتجرع الكأس المرة.

وبحسب المصدر ذاته تتحكم بالواقع اللبناني معادلة تقوم على قرار عربي ـ دولي يمنع تدهور الأوضاع في لبنان مما يفرض على سورية وحزب الله أمرا واقعا، الا انه لا أحد سيتمكن من تحجيم نفوذ الحزب في المواقع التي تعود اليه تقليديا او القاء القبض على اي من الذين قد يتهمون من صفوفه باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهي معادلة صعبة للغاية ودقيقة لناحية ان تحلي أطرافها بالهدوء والتروي يعني ان لبنان لن ينفجر وإلا فإنه لا ضمانة بما سيطرأ على الساحة اللبنانية.

ومن نتائج الأمور كما يراها المصدر اللبناني المسؤول ان حزب الله بلغ ذروة نفوذه في حرب يوليو وقد استأثر الحزب بالساحة اللبنانية في الفترة الأخيرة لكنه لم يعد قادرا على اتخاذ قرار وحده من دون رضا دمشق، ولم يعد بامكانه القيام بما يريد فيصول ويجول على الساحة اللبنانية إذ ان هناك موانع كثيرة محلية وخارجية تتأتى من الحلفاء والخصوم والأعداء في الوقت نفسه وهو ما أدى فعليا الى لجم الحزب عن القيام بما كان يخطط له في الفترة الأخيرة.

وأضاف: كان حزب الله أطلق سلسلة من التهديدات ومواقف التهويل الا انه لم يوفق بذلك وبات السيد نصرالله يسلم بأن القرار الاتهامي سيصدر وبأن المحكمة الخاصة بلبنان أمر واقع ولا أحد يستطيع ان يغير في مضمونها وفي مصيرها فاكتفى بالاشارة الى انه تمكن من تهشيم صورة هذا القرار ومصداقية هذه المحكمة، من هنا يبدو ان اي عمل استباقي للاطاحة بالقرار الاتهامي بات احتمالا ضئيلا جدا لا بل فإنه قد يكون اندثر من الناحية العملية وبات حزب الله يترقب مسار الأمور وطبيعة التوازنات والاتصالات الدولية والإقليمية وما عليه الا ان يزن اي خطوة سيقدم عليها.